Publication	Al Masry Al Youm
Date	January 12, 2017
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Health minister: 3,000 drugs to get a price hike
Page	06
Reporter	Ibrahim El Tayeb

وزير الصحة: زيادة أسعار الأدوية تشمل ٣ آلاف صنف

«راضى»: تتراوح نسبتها بين ١٥٪ للمحلية و٢٠٪ للمستورد.. وتتضمن ١٠٪ من علاج الأمراض المزمنة

كتب- إبراهيم الطيب:

قال الدكتور أحمد عماد الدين راضى، وزير الصحة، إن زيادة أسعار الأدوية لن تتجاوز ٣ آلاف صنف من بين ١٢ ألف صنف دوائى متداول فى السوق المصرية، وهو ما تتراوح نسبته ١٥٪ للأدوية المحلية، و٢٠ ٪ للأدوية المستوردة.

وأضاف أن تلك النسبة تضمنت عددا قليلا من أدوية علاج الأمراض المزمنة لا يتجاوز ١٠٪، مشيرا إلى أن هذا المقترح التوافقى تم التوصل إليه عقب عدة اجتماعات بمشاركة الأجهزة الرقابية بالدولة مع شركات الأدوية المحلية والعالمية، وسيتم الإعلان عن الأدوية التى زادت تسعيرتها من خلال مؤتمر صحفى مساء اليوم.

وقالت «الوزارة» فى بيان، إن شركات الأدوية عرضت فى بادئ الأمر زيادة سعر جميع أصناف الأدوية بنسبة زيادة سعر الصرف، نظرا لزيادة سعر المادة الخام التى تستوردها والتى تضاعف سعرها مع تضاعف سعر الدولار، إلا أن ذلك تم رفضه من جميع الجهات، ثم تقدمت الشركات بعرض آخر بعد اجتماعهم مع وزير الصحة، لزيادة سعر جميع الأدوية بنسبة ٥٠٪، وهو ما يمثل عبئا كبيرا على المواطن المصرى، وذكرت وقتها شركات الأدوية بأن رفض عرضها سوف يترتب عليه توقف الإنتاج، والاستيراد، إلا أن هذا العرض تم رفضه أيضا من وزير الصحة، ومجلس الوزراء، ومجلس الشعب.

وتابع البيان أن شركات الأدوية تقدمت بعرض ثالث يتلخص فى أن يتم زيادة أسعار ٢٠٪ من منتجات كل شركة كل ٣ أشهر بنسبة ٥٠٪ من سعرها، وبالتالى خلال ٩ أشهر تصبح كل منتجات الشركات من الأدوية قد ارتفع سعرها، ولكن هذا العرض قوبل بالرفض من وزير الصحة ومن مجلسى «الوزراء والشعب».

وأوضح البيان أن متابعة ملف الدواء تتم من خلال لجان على أعلى مستوى، ومن القيادة السياسية، مشددا على أن الحكومة لم ترضخ لشركات الأدوية، التى تعرضت لضغوط مالية

أحمد عماد الدين

نتيجة تحرير سعر الصرف، ومن ثم كان يجب أن تحدث هذه الزيادة حتى لا يختفى الدواء، وتتوقف الصناعة، وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة المريض المصرى بسبب نقص الدواء، وهذا ما دفع الحكومة لرفع السعر بشكل مناسب لتوفير الدواء وبمقدار لا يتناسب مع زيادة سعر الصرف بأى حال من الأحوال.

وقال وزير الصحة، إن الدواء هو الشىء الوحيد فى مصر الذى يتداول بالتسعيرة الجبرية ولا يوجد دواء واحد يخرج إلا من خلال تسعيره من إدارة التسعير.

وأضاف «راضى» أنه تمت مراجعة ٣٥٠٠ دواء حتى الآن بنسبة حوالى ٩٢٪ من الأدوية المقدمة من الشركات لتحديد الأصناف التى سيتم قبولها أو رفضها.

مشيرا إلى أن المراجعة تتم عن طريق فصل أدوية علاج الأمراض المزمنة، عن غيرها، بالإضافة إلى مراجعة كل دواء لعلاج الأمراض المزمنة على حدة، للتأكد من توافر المثائل والبدائل فى السوق المحلية له عن طريق لجنة تسعير الدواء المنعقدة منذ ١٠ أيام، مؤكدا أنه يتابع بنفسه جميع المراحل يوميا، كما يتابعها المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، الذى جاء إلى ديوان عام الوزارة ليتابع آخر مستجدات عمل اللجنة بنفسه.

وأشاد وزير الصحة، بموافقة شركات الدواء على العرض النهائى بعد ما وصفه بإلحاح الوزارة والحكومة» على أن كل المنتجات التى يزيد سعرها لا تتعدى من ١٥- ٢٠٪ من منتجاتهم بالكامل.

مشيرا إلى أن شركات الإنتاج لم تخفض إنتاجها ولم تقلل استيرادها، وأن مشكلة نقص الأدوية حدثت بسبب حجب بعض المؤسسات للأدوية بعد تجميعها من السوق المحلية طمعا فى تحقيق مكاسب بعد زيادة أسعارها، وهذا ما تصدت له إدارة النواقص التى حصرت الأدوية الناقصة فى السوق، ووجدت أنها تتراوح ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ صنف من إجمالى ١٢ ألف صنف، لافتا إلى أن هذا النقص سوف يتلاشى بمجرد الإعلان عن التسعيرة الجديدة.